ZICONS:
Zawiyah International Conference on Sharia and Legal Studies
Vol. 1. (Januari-Desember 2025): h. 718-746
https://jurnal.pematik.id/index.php/zicons

تطبيق القاعدة الفقهية (الضَّرَرُ يُزال) في تقريرحكم زراعة الأعضاء في الفقه المعاصر

Fadlurrahman Naufal[1], **Isman**[2]

[12] Universitas Muhammadiyah Surakarta, Indonesia
[1] *O200250016@student.ums.ac.id,* [2] *Ism190@ums.ac.id*

Article Info

Article history:

Received Nov 17, 2025
Accepted Des 29, 2025
Publish Des 30, 2025

Keywords:

الضرر يزال
زراعة الأعضاء
الفقه المعاصر

ABSTRACT

خلفية هذا البحث هي دراسة قواعد فقه "**الضرر يزال**" كوسيلة لتقديم حلول في مجال الطب ترتبط ارتباطا وثيقا بزراعة الأعضاء. الغرض من هذه الدراسة هو معرفة كيف يكون قانون زرع الأعضاء وفقا للفقه المعاصر إذا تم استخدام قاعدة "**الضرر يزال**" يستخدم البحث منهج وصفي تحليلي من خلال دراسة المصادر الفقهية الكلاسيكية والحديثة، وقرارات مؤسسات الفتوى، وآراء العلماء. وتظهر نتائج الدراسة أنه من حيث المبدأ، يسمح بزراعة الأعضاء طالما أنها تهدف إلى القضاء على الخطر وإنقاذ الأرواح، بشرط ألا تسبب خطرا أكبر وتهتم بأحكام الشريعة الإسلامية، مثل الحفاظ على كرامة الإنسان، وموافقة المتبرعين، وغياب عناصر الاتجار بالأعضاء. المعنى النظري لهذا البحث هو أن مبدأ "**الضرر يزال**" يمكن أن يكون أساسا لإعداد فقه زراعة الأعضاء بناء على التوازن بين الاحتياجات الطبية والآداب الشرعية في العصر الحديث.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

Corresponding Author:

Fadlurrahman Naufal
Fakultas Agama Islam, Universitas Muhammadiyah Surakarta

Jl. Ahmad Yani, Tromol Pos 1, Pabelan, Kartasura, Kabupaten Sukoharjo, Jawa Tengah
Email: *O200250016@student.ums.ac.id*

مقدمة

قدم تطور العلوم الطبية الحديثة حلولا طبية لم يكن من الممكن تخيلها من قبل ، أحدها زرع الأعضاء كمحاولة لإنقاذ الأرواح وتحسين نوعية حياة المرضى. أصبحت عمليات زرع الأعضاء الآن حاجة ملحة للأشخاص الذين يعانون من فشل الأعضاء ، مثل الكلى أو الكبد أو القلب. ومع ذلك، فإن هذا التقدم في التكنولوجيا الطبية لا ينفصل عن القضايا الأخلاقية والقانونية التي تتطلب أساسا معياريا قويا في تنفيذه، لا سيما من منظور الشريعة الإسلامية. الإسلام كدين شامل ، ينظم جميع جوانب حياة الإنسان ، بما في ذلك الإجراءات الطبية التي تهم جسم الإنسان وكرامته.

في تخصص الفقه ، فإن القاعدة الفقهية "**الضرر يزال**" (يجب القضاء على الخطر) هي إحدى قواعد الكلية التي لها دور مهم في الاستجابة للمشاكل المعاصرة.

تؤكد هذه القاعدة على أنه يجب القضاء على جميع أشكال الضرر ، بحيث يمكن تبرير الإجراءات الطبية التي يمكن أن تقضي على الضرر الذي يلحق بالشخص ، طالما أنها لا تسبب ضررا أكبر. لذلك ، فإن زرع الأعضاء هو شكل من أشكال التنفيذ الحقيقي لهذه المبادئ في السياق الحديث.

يتطلب تحديد قانون زراعة الأعضاء في الفقه المعاصر مقاربة تكاملية بين مبادئ الشريعة الإسلامية وفائدة الأمة وكذلك الاعتبارات الطبية والأخلاقية. أصدرت المؤسسات الفقهية الدولية والوطنية العديد من المراسيم والفتاوى المتعلقة بقدرة زراعة الأعضاء مع عدد من القيود ، مثل الحفاظ على شرف الإنسان ، وحظر تجارة الأعضاء ، وموافقة المتبرعين. وبالتالي ، فإن الدراسة المتعمقة لتطبيق مبدأ " **الضرر يزال**" في تحديد قانون زراعة الأعضاء أمر مهم للغاية لتوفير الوضوح المعياري والمبادئ التوجيهية في الممارسة الطبية الحديثة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تطبيق مبدأ "**الضرر يزال**" في تحديد قوانين زراعة الأعضاء من قبل العلماء والمؤسسات الفقهية في العصر المعاصر، بحيث يمكن أن تساهم في تطوير الفقه الطبي الذي يستجيب لتطور العصر.

صياغة المشكلة

في دراسة زراعة الأعضاء من منظور الشريعة الإسلامية، هناك عدد من القضايا الأساسية التي تتطلب بحثا متعمقا بناء على القاعدة الفقهية" **الضرر يزال**" (يجب القضاء على الخطر).

وفيما يلي صياغة المشكلات التي تمت دراستها في هذه الدراسة:

"ما معنى القواعد الفقهية "الظهرو يوزال" عند العلماء الكلاسيكيين والمعاصرين؟

من المهم فهم الأساس النظري لتطبيق هذه المبادئ في المشكلات المعاصرة ، وخاصة في المجال الطبي.

طرق البحث

طرق البحث هي طرق أو جهود تبذل لحل المشكلات المصممة خصيصا لموضوع البحث. يتم إجراء تقنية البحث هنا ، باستخدام طريقة البحث المكتبي ، من خلال البحث عن البيانات أو المعلومات البحثية من خلال قراءة المجلات العلمية والكتب المرجعية ومواد النشر المتوفرة في المكتبة ، ودراسة الأدبيات المتعلقة بالموضوع قيد البحث. هذا النوع من البحث نوعي اعتباري، حيث أن جميع القرارات تتعلق بتوفير المبادئ والقواعد القانونية للقضايا الفقهية التقليدية والمعاصرة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأسلوب التحليل.

1. الشريعة الإسلامية واهتمامها بحفظ النفس

جاءت الشريعة الإسلامية بحفظ النفس وحمايتها والحفاظ عليها من التلف، ومن أهم المقاصد الشرعية التي تدعو إليها، لأنها بحمل الأنفس للفساد والهلاك يفقد المكلف الذي يتعبد الله تعالى مما يؤدي إلى ذهاب الدين.

وشرع الإسلام للمحافظة على النفس أمورًا عديدة، منها الحث على التداوي من الأمراض والأسقام، وإذا كان المرض مهلكًا أو وكل معروفًا أو يعتقد أن الدواء فيه علاج، فقد يجب التداوي.

أنواع مقاصد الشريعة تبين لدينا أن مقاصد الشريعة من التشريع هو حفظ نظام العالم وضبط تصرف الناس على وجه يعصم من الوقوع في المفاسد، وذلك إنما يكون بتحصيل المصالح واجتناب المفاسد.

ويرى الأصوليون أن المقاصد الأصلية أو المصالح بحسب قوتها في ذاتها وتأثيرها ثلاثة أنواع :

الأول: الضروريات، وهي ما لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجرِ مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وهرج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين.

وهذه الضروريات خمس، وهي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

والحفظ لها يكون بأمرين: رعايتها من جانب الوجود، ورعايتها من جانب العدم. فأصول العبادات راجعة إلى حفظ الدين من جانب الوجود، كالإيمان والنطق بالشهادتين والصلاة والزكاة والصيام والحج وما أشبه ذلك.

والعادات راجعة إلى حفظ النفس والعقل من جانب الوجود أيضًا، كتناول المأكولات والمشروبات والملبوسات والمسكونات وما أشبه ذلك. والمعاملات راجعة إلى حفظ النسل والمال من جانب الوجود، وإلى حفظ النفس والعقل أيضًا لكن بواسطة العادات. والجنايات وجميعها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ترجع إلى حفظ الجميع من جانب العدم.

الثاني: الحاجيات، هي المصالح التي يحتاج إليها الناس للتيسير عليهم ورفع الحرج عنهم، وإذا فقدت لا يختل نظام حياة كما في الضروريات، ولكن يلحقهم الحرج والمشقة، وهي جارية في العبادات والمعاملات والجنايات. مثالها فيما يتعلق بحفظ الدين.

2. زرع الأعضاء من وجهة نظر طبية

تعريف زراعة الأعضاء

زرع الأعضاء هو إجراء طبي يتم إجراؤه لاستبدال وظيفة الأعضاء التي تعرضت لأضرار جسيمة أو فشلت في العمل بأعضاء سليمة تأتي من متبرعين أحياء أو متبرعين متوفين. تؤكد منظمة الصحة العالمية (2024) أن زرع الأعضاء هو عملية زرع الخلايا أو الأنسجة أو الأعضاء البشرية من خلال آلية التبرع الطوعي لاستعادة وظائف الجسم وتحسين نوعية حياة المرضى. يوضح هذا التعريف أن عملية الزرع لا تهدف فقط إلى إنقاذ الأرواح ، ولكنها تصبح أيضا علاجا طويل الأمد لمجموعة متنوعة من الأمراض المزمنة التي لا يمكن علاجها بالعلاج التقليدي.

في الأدبيات الطبية المعاصرة ، يتم تصنيف زراعة الأعضاء على أنها الإجراء العلاجي الأساسي لأمراض المرحلة النهائية مثل الفشل الكلوي وفشل القلب وتليف الكبد (Vanholder et al. ، 2021).

من منظور العلم الفقه، تفهم زراعة الأعضاء على أنها عملية نقل جزء من جسم الإنسان إلى إنسان آخر من أجل القضاء على الخطر (عزت الشعر) والحفاظ على البقاء (مجمع الفقه الإسلامي، 1988).

يضع هذا المفهوم زراعة الأعضاء كجزء من الجهود المبذولة لحماية النفس التي تعد أحد الأهداف الرئيسية للشريعة.

في إندونيسيا ، يتم تنظيم اللوائح المتعلقة بزراعة الأعضاء في القانون رقم 36 لعام 2009 بشأن الصحة الذي ينص على أن زرع الأعضاء و / أو أنسجة جسم الإنسان يتم لأغراض طبية ويجب ألا يتعارض مع القواعد والأخلاقيات المعمول بها.

في النطاق ، تنقسم زراعة الأعضاء إلى *متبرعين أحياء* مثل المتبرعين بالكلى أو الكبد ، *والمتبرعين المتوفين* (المتبرعين المتوفين) والتي تستند إلى القرارات الطبية المتعلقة بموت جذع الدماغ.

تطورت عملية الزرع أيضا جنبا إلى جنب مع الابتكارات الطبية الحديثة ، بما في ذلك زرع الأعضاء الصلبة (الكلى والقلب والكبد والرئتين والبنكرياس) والأنسجة (القرنية والجلد والعظام) وخلايا نخاع العظم والنخاع. علاوة على ذلك ، تسلط الدراسات الحديثة الضوء على أهمية الاهتمام بجوانب ما بعد الزرع ، مثل إدارة العلاجات المثبطة للمناعة وتحسين التكيف النفسي لدى متلقي الأعضاء (Jobst et al. ، 2025) ، والتي توسع فهم نطاق الزرع ليس فقط في مرحلة العمل ، ولكن أيضا الحفاظ على وظيفة الأعضاء الناجحة على المدى الطويل,مثل زراعة الجلد أو نخاع العظم.

من حيث الأغراض الطبية ، يتم إجراء زراعة الأعضاء كجهد منقذ للحياة – على سبيل المثال في عمليات زرع القلب والكبد – واستعادة وظائف الجسم مثل زرع أنسجة القرنية أو العظام.

ثم يؤكد نطاق أخلاقيات مهنة الطب والشريعة الإسلامية على القيود المفروضة على هذه الممارسة مثل حظر تسويق الأعضاء، والحفاظ على كرامة الإنسان، وأهمية الموافقة المستنيرة للمتبرع.

بالإضافة إلى الجانب الطبي ، هناك أيضا سياق أخلاقي وقانوني ينظم ممارسة زراعة الأعضاء. تتطلب المبادئ العالمية موافقة مستنيرة من المتبرعين ، وحظر تسويق الأعضاء ، واحترام كرامة جسم الإنسان (علي ، 2021).

وبالتالي ، فإن زراعة الأعضاء هي مجال متعدد التخصصات يتطلب المواءمة بين التقدم في التكنولوجيا الطبية ولوائح قانون الصحة والقيم الأخلاقية والإنسانية.

المخاطر والآثار الطبية على المرضى والمتبرعين في زراعة الأعضاء

تحمل زراعة الأعضاء أملا كبيرا للمرضى الذين يعانون من تلف شديد في الأعضاء. ومع ذلك ، لا يزال هذا الإجراء ينطوي على مخاطر طبية يجب مراعاتها. في **متلقي العضو**، يمكن أن يؤدي

استخدام الأدوية المضادة للالتهابات حتى لا يتم رفض الأعضاء إلى جعل الجسم أكثر عرضة للعدوى. بالإضافة إلى المخاطر **رفض الأعضاء** لا يزال موجودا على الرغم من تطور العلاج.

في حالة حدوث الرفض ، يمكن أن يتلف العضو مرة أخرى ، لذلك يحتاج المريض إلى علاج المتابعة أو إعادة الزرع. يمكن أن تظهر أيضا مضاعفات أخرى مثل أمراض القلب والسكري وضعف وظيفة الأعضاء المانحة بعد بضع سنوات بعد الزرع (هوانغ ، 2023).

بالنسبة **للمتبرعين الأحياء** ، على الرغم من أنها آمنة بشكل عام ، يمكن أن تشكل إجراءات حصاد الأعضاء مخاطر مثل العدوى والألم الجراحي وانخفاض محتمل في وظيفة الأعضاء المتبقية.

قد يعاني المتبرع أيضا من ضغوط نفسية مثل القلق بعد الجراحة (Malvi et al. ، 2024).

وفي الوقت نفسه ، فإن الأعضاء المشتقة من **المتبرعين المتوفين** تكون في بعض الأحيان رديئة الجودة بسبب الظروف الصحية السابقة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة احتمالية انتقال المرض إلى المتلقين (AP-HP ، 2025).

لذلك ، قبل الزرع ، يطلب من الفريق الطبي إجراء فحص شامل لحالة المتبرع والمتلقي وتقديم تفسير واضح للمخاطر التي قد تنشأ.

يهدف هذا إلى الحفاظ على سلامة وصحة وحقوق كلا الطرفين. من خلال الإشراف الدقيق والعلاج المناسب ، يمكن تقليل معظم المخاطر بحيث تظل فوائد الزرع أكبر من الأضرار.

3. .قائدة فقه الضرر يزال

الفقه الإسلامي هو تخصص معياري ينظم جميع جوانب الحياة البشرية بناء على القرآن والحديث. جنبا إلى جنب مع العصر ، ظهرت العديد من المشكلات الجديدة ، لا سيما في مجالات أخلاقيات البيولوجيا الاجتماعية والاقتصادية والطبية التي تتطلب سن قانوني متكيف وسريع الاستجابة. قواعد الفقه هي طريقة من أسلوبي الأحكام الشرعية التي تسهل على الفقهاء صياغة أحكام للقضايا المعاصرة التي ليس لها أساس صريح في النص.

إحدى القواعد الرئيسية للفقه هي الضرر يزال ، والتي تأمر عموما بضرورة القضاء على أي شكل من أشكال الأذى. تلعب هذه القاعدة دورا مهما في الحفاظ على رفاهية الأمة وفقا لغرض الشريعة الإسلامية ، وهو حماية الدين والنفس والعقل والنسل والممتلكات. ونظرا لإلحاحها، فإن هذه القاعدة تطبق على نطاق واسع في سياقات مختلفة من الأمة.

4. تعريف قاعدة "الضرر يزال"

من الناحية اللغوية، يعني الدرج الخطر أو الضرر أو الخسارة. **يزال** تعني القضاء عليها أو منعها أو رفضها.

من حيث الشروط، يوضح العلماء أن هذه القاعدة هي مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية التي تتطلب منع أو القضاء على الضرر الذي يلحق بالأفراد والمجتمع.

ذكر ابن نجيم أن هذه القاعدة جزء من قواعد الكلية الخمس التي هي الأساس العام لتحديد الشريعة الفقهية.

1. أدلة قاعدة "الضرر يزال"

تستند هذه القاعدة إلى عدة أسس للشريعة الإسلامية:

- **دليل القرآن**
  - سورة الأعراف: 56

    وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا
  - سورة النساء: 29

    وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا
  - سورة المائدة: 32

    مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ۖ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا
  - سورة البقرة: 185

    يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ

- *سورة البقرة: 195*

وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا ۛ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ

تدلّ هذه الآيات الكريمة على وجوب دفع الضرر وإزالته، وتحريم كلّ ما يؤدّي إلى الفساد أو الهلاك، وعلى أنّ الشريعة الإسلامية قائمة على رفع الحرج والمشقّة عن المكلّفين. ومن هنا قرّر العلماء القاعدة الفقهية الكبرى: (الضَّرَرُ يُزَال)

وتؤكد هذه الآيات على هدف الشريعة الإسلامية في القضاء على الخطر الجسدي والمعنوي.

- **أدلة الحديث**

حديث النبي ﷺ:

(لَا ضرَرَ وَلَا ضِرَارَ)

"يجب ألا يؤذي نفسه ولا يؤذي الآخرين". (الموارد البشرية. ابن ماجة ، مالك في المواثة)

هذا الحديث هو القاعدة النبوية التي هي الأساس الرئيسي لتحديد هذه القاعدة الفقهية.

(من ضارَّ ضارَّه اللهُ، ومن شاقَّ شقَّ اللهُ عليه)

رواه أبو داود (حديث رقم 3635) والترمذي (حديث رقم 1940) وقال: حديث حسن صحيح

الحديث يدلّ على تحريم الإضرار بالناس بأيّ وجهٍ كان، وأنّ الله يجازي من يفعل ذلك بمثل فعله، وهذا تأكيد لما دلّ عليه الحديث الأول في منع الضرر ووجوب إزالته.

- **إجماع علماء**

يتفق العلماء على أن الشريعة موجودة لرفض جميع أشكال الأذى وتحقيق المنفعة العامة.

5. العلاقة مع القواعد الأخرى

القاعده" **الضرر يزال**" له علاقة وثيقة بالعديد من القواعد الفقهية الأخرى التي تعد أيضا أساس تحديد الشريعة الإسلامية ، خاصة في القضايا الطبية المعاصرة مثل زراعة الأعضاء.

نظرا لطبيعته العالمية ، غالبا ما يدعم تنفيذه بعضه البعض ويتفاعل مع القواعد الرئيسية الأخرى. يمكن تفسير العلاقة المترابطة على النحو التالي:

1. تعني قاعدة "**الضرورة تبيح لمحذورات**" أن حالة الطوارئ يمكن أن تسمح بشيء كان محظورا في الأصل. إذا أكد **الضرر يزال** على الالتزام بالقضاء على جميع أشكال الخطر والأذى ، فإن قواعد **الضرورة تبيح لمحذورات** تصبح أداة لمنح التساهل لتحقيق هذا الهدف. في سياق زرع الأعضاء ، يمكن السماح بالأعمال المحظورة بشكل أساسي مثل تشريح جثة الجثة عندما يكون القصد منها إنقاذ حياة شخص حي.

2. قاعدة "**إِذَا تَعَارَضَتْ مَفْسَدَتَانِ، رُئِيَ أَعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بِارْتِكَابِ أَخَفِّهِمَا**" مما يعني أنه (إذا تعارض اثنان من المسادات مع بعضهما البعض وكان من المستحيل القضاء عليهما جميعا دفعة واحدة, ثم يتم اختيار ضرر أخف).

هذه القاعدة مهمة في تخصص الفقه الطبي، لأن الإجراءات الطبية بما في ذلك زراعة الأعضاء لا تخلو أبدا من المخاطر.

أخذ جزء من عضو من متبرع حي ، على سبيل المثال ، لا يزال يترك خطرا طبيا محتملا ، لكن الخطر يعتبر أقل من فقدان حياة متلقي العضو.

وبالتالي ، فإن هذه القاعدة بمثابة اعتبار عقلاني في اختيار الخيار القانوني الأكثر فائدة.

3. تؤكد قاعدة" **المشقة تجلب التيسير**" أن الصعوبات التي يواجهها المكيف يمكن أن تجلب الراحة في أحكام الشريعة.

لا تهدف الشريعة الإسلامية إلى إثقال كاهل الأمة ، بل إلى توفير الحلول عندما يواجهون ضيق الحياة. يظهر تطبيق هذه القاعدة في جهود الشريعة لتوفير الإغاثة الإجرائية والقانونية للمرضى الذين يحتاجون إلى علاج طبي طارئ، بما في ذلك زراعة الأعضاء، لضمان بقائهم على قيد الحياة.

وبالتالي ، فإن هذه المبادئ الثلاثة تكمل بعضها البعض في وظيفة مبدأ **الضرر يزال** في تحليل قانون زرع الأعضاء.

تضمن قواعد الفقه معا أن تظل القرارات القانونية المتخذة متناغمة مع مقاصد الشريعة الإسلامية ، وهي حماية روح البشرية وصحتها ورفاهيتها.

- **معنى القواعد وآثارها في تحديد القانون**

زراعة الأعضاء هي تدخل طبي يمكن أن ينقذ الأرواح ولكنه يثير أيضا مشاكل فقهية: شرف الجسد ، والحق في الجسد ، ومعايير الموت ، وخطر التبرع بالحياة ، وإمكانية تسويقها. في الإجابة على هذه المعضلة ، تشير الفقهاء إلى القاعدة العامة (الضرر يزَال) – "يجب القضاء على الضرر" – كمبدأ ذو أولوية للحماية حفظ النفس (حماية الحياة) مع رفض الإجراءات التي تسبب ضررا جديدا.

- **معنى القواعد في سياق زراعة الأعضاء الطبية / الأعضاء**

من الناحية التشغيلية في المجال الطبي ، يتم تعيين معنى هذه القاعدة إلى هدفين معياريين:

1. **وضع إنقاذ الأرواح** أولا – عندما تكون عملية الزرع هي الطريقة الوحيدة أو الأفضل لمنع الوفاة أو العجز الدائم ، فإن لها أساسا قويا للفائدة.
2. **منع ضرر جديد** – يجب ألا تسبب تدابير الإنقاذ ضررا أكبر للمتبرع أو المجتمع أو المبادئ الأخلاقية للشريعة (على سبيل المثال ، استغلال الجثة أو تسويقها أو إذلالها).

يؤكد محللو أخلاقيات علم الأحياء الإسلاميون أن الموازنة بين هذين الهدفين يجب أن تستند إلى الأدلة الطبية وإجراءات الموافقة المستنيرة وضمانات الحماية من مخاطر المتبرعين. يتم تعزيز هذه الحجج في مراجعة الفتاوى ودراسة أخلاقيات علم الأحياء الحديث.

- **تطبيق حكم الضرر يزال في الشريعة الإسلامية الكلاسيكية**

القاعده **الضرر يزال** وأصبحت إحدى الركائز الرئيسية لسن القوانين في الفقه الإسلامي الكلاسيكي. يفسره العلماء على أنه مبدأ أنه يجب القضاء على كل شكل من أشكال الأذى ، سواء تلك التي تصيب الأفراد أو المجتمع. هذا المبدأ يأتي من حديث النبي ﷺ الذي يقرأ (لاضرروولاصرار)

– يجب ألا يتسبب المرء في إيذاء نفسه ولا يشكل خطرا على الآخرين. لذلك، يجب منع أي إجراءات أو سياسات تسبب ضررا حقيقيا أو القضاء عليها من خلال الجهاز الشرعي.

في الأدب الفقهي الكلاسيكي ، يمكن العثور على تطبيق هذه القاعدة في مجالات القانون المختلفة.

ومن بين الأمثلة حظر القيام بأعمال تؤذي الآخرين وتؤذيهم، مثل التطورات التي يمكن أن تلحق الضرر بالممتلكات المجاورة أو الأنشطة التي تعرض الصحة العامة للخطر. يمكن إيقاف كل شيء من أجل القضاء على الضرر الاجتماعي. تسمح هذه القاعدة أيضا ببعض الإجراءات التي كانت محظورة في الأصل عندما تجبرها ظروف الطوارئ ، مثل تناول الطعام الذي يخص الآخرين عندما تكون في موقف يهدد الحياة.

ومع ذلك، فإن الفقهاء تتطلب الاستبدال بعد ذلك، كشكل من أشكال العدالة واحترام حقوق المالك.

بالإضافة إلى ذلك، ينص الفقه على أن منع الأذى يجب أن يكون له الأسبقية على اكتساب الفوائد. إذا كان الإجراء يحتوي على فوائد ولكنه يسبب أيضا ضررا أكبر ، فيجب أولا القضاء على الضرر حتى لو فقدت الفوائد.

ويمكن ملاحظة تطبيق هذا المبدأ في إلغاء العقود التي تحتوي على غرار ثقيل أو حظر أشكال المعاملات التي تضر بأحد الطرفين.

يظهر تطبيق القواعد في الفقه الكلاسيكي أن مفهوم إزالة الخطر هو مبدأ عالمي في الشريعة الإسلامية. تظل أهميتها قوية حتى العصر الحديث ، بما في ذلك وضع القوانين المتعلقة بزراعة الأعضاء.

عندما أصبحت زراعة الأعضاء إحدى طرق إنقاذ الأرواح في عالم الطب المعاصر ، أكد العلماء أن المبدأ الذي استخدمه أسلافهم لا يزال صالحا تماما: **فعل إنقاذ الروح كان مبررا طالما أنه لا يسبب ضررا جديدا وأكبر ، سواء للمتبرع أو المتلقي أو كرامة الإنسان .**

وبالتالي، فإن زراعة الأعضاء – التي يمكن أن تقضي طبيا على خطر الموت – مقبولة طالما أنها تحترم حدود الشريعة الإسلامية، مثل حظر الاستغلال، واحترام جسم الإنسان، والحماية من المخاطر غير المتناسبة. هذا هو المكان الذي يمكن فيه رؤية الاستمرارية المعرفية بين الشريعة الفقهية الكلاسيكية وتطور القانون الطبي الحديث القائم على أساس السريعة.

6. زراعة الأعضاء في الفقه الكلاسيكي والمعاصر

- **مراجعة آراء العلماء الكلاسيكيين (المؤيدين للسلبيات) في زراعة الأعضاء**

الخطاب حول زرع الأعضاء هو قضية معاصرة لم تكن معروفة في الممارسة الطبية في العصور الكلاسيكية. ومع ذلك، ترك العلماء الكلاسيكيون وراءهم إطارا قانونيا يمكن أن يكون أساسا لصياغة موقف الفقه تجاه المشكلات الطبية الحديثة. لذلك ، لم تظهر مناقشة إيجابيات وسلبيات زراعة الأعضاء في العصر الفقهي المبكر بشكل صريح ، ولكنها كانت مشابهة للقضايا ذات الصلة مثل الجراحة ، وفوائد جسم الإنسان ، وشرف الجثة ، وقانون أخذ أجزاء الجسم لإنقاذ الأرواح.

بشكل عام ، ينقسم العلماء الكلاسيكيون إلى اتجاهين رئيسيين. أولا ، المجموعات التي تميل إلى **السماح** باتخاذ إجراءات على جسم الإنسان بغرض إنقاذ الأرواح ، حتى لو كانت مصحوبة بقيود صارمة. الأساس هو القواعد الكبرى للشريعة مثل حفظ النفس (حماية النفس) وحكم الضرر يزال الذي يؤكد على واجب القضاء على الخطر.

يشير العلماء الذين يحملون هذا الرأي إلى القدرة الجراحية على إزالة الأشياء الحادة والعلاجات الغازية والإجراءات الطبية التي يتم إجراؤها لإنقاذ حياة الشخص. كما يستشهدون بتصريحات علماء مثل الإمام النواوي وعلماء الحنفية الذين يسمحون بالعلاج الطبي لجسم المرضى الذين يحتاجون إلى تدخل طارئ.

من ناحية أخرى ، هناك علماء **يرفضون** أو **يكونون حذرين للغاية** بشأن الأفعال التي تنطوي على أجزاء من جسم الإنسان ، خاصة عندما يتعلق الأمر بأطراف الجثة. هذا الرفض يخرج عن مبدأ حرمة

الإنسان – شرف جسم الإنسان ، سواء أثناء الحياة أو بعد الموت – الذي يجب حراسته بشكل كامل.

من وجهة نظرهم ، يظل حصاد الأعضاء – حتى لو كان هدفا نبيلا – شكلا من أشكال انتهاك شرف جسم الإنسان ويمكن أن يفتح الباب أمام الاستغلال.

وبالمثل، تحظر الفقهاء، مثل بعض الآراء في المدارس المالیکیة والشافعية، استخدام أجزاء من جسم الإنسان لأغراض طبية، بما في ذلك استخدام العظام البشرية كمادة بديلة في عمليات إعادة الإعمار. وأكدوا أن إيذاء الجثة أو تشويهها عمل محرم، كما أكد حديث حول تحريم إتلاف جثة المتوفى. علاوة على ذلك، عززت هذه المجموعة وجهة نظرها بالمبدأ الوراثي القائل بأنه لا ينبغي القضاء على الخطر من خلال خلق مخاطر جديدة.

وفي النهاية، يتفق العلماء على ذروة مقد حماية النفس، ولكنهم يختلفون في تحديد حدود الشريعة في علاج جسم الإنسان، سواء كان الضرر الذي يلحق بالمتبرع أو بشرف المتوفى يعتبر أكبر من فائدة إنقاذ حياة المتلقي. هذا الاختلاف في طريقة تقييم المصالحة والمفسادات، هو أصل الحجة المؤيدة للمحالين.

لذلك فإن إطار العلماء الكلاسيكيين هو أساس مهم للباحثين المعاصرين في صياغة الفتاوى الحديثة في الطب وزراعة الأعضاء التي تراعي قدرات التكنولوجيا الطبية وحماية كرامة الإنسان.

ثم يتطور الاتجاه المتساهل الذي يعطي الأولوية لسلامة الحياة جنبا إلى جنب مع تقدم التكنولوجيا الطبية والقدرة على تقليل مخاطر العمل. ومع ذلك، فإن مبدأ شرف جسم الإنسان ومنع الاستغلال لا يزالان حدودا معيارية لا يمكن التخلي عنها.

- **فتاوى وآراء المؤسسات المعاصرة حول زراعة الأعضاء:**
  - **مجمع الفقه الإسلامي (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة) تنص مجمع**

الفقه الإسلامي على أن زرع الأعضاء من متبرع متوفى أو حي قد يكون مسموحا في ظل

ظروف معينة، خاصة إذا كان ذلك **ضروريا لإنقاذ الحياة أو استعادة الوظائف الجسدية الأساسية**، وكذلك إذا كان هناك إذن من المتبرع (أثناء الحياة) أو إذن من الورثة (إذا كان المتوفى) – بشرط ألا يسبب ضررا أكبر ولا يكون ذا طبيعة تجاري. يؤكد هذا البيان على الإجراءات الطبية الصحيحة لضمان تشخيص الوفاة (على سبيل المثال ، الموت الدماغي) عندما يتعلق الأمر بمتبرع متوفى.

- **أصدر مجلس علماء إندونيسيا**

مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) هو مؤسسة دينية تضم في داخلها علماء، وفقهاء، ومفكرين مسلمين، ومن جملة مهامها إصدار الفتاوى. وتُعدّ الفتاوى المختلفة التي أصدرها المجلس نتاجًا قانونيًا شرعيًا يهدف إلى معالجة القضايا المعاصرة التي لم يرد نصٌّ صريح بشأنها في الفقه الكلاسيكي. كما أن تعقّد الإشكالات المطروحة، وتنوّع خلفيات القضايا، واختلاف الظروف الاجتماعية، وتغيّر الزمان والمكان، وغير ذلك من العوامل، كلّها تستلزم دراسة فقهية عميقة ودقيقة عند تقرير الأحكام الشرعية(No Title, 2021) .

فتوى تنظم جانبين: عمليات زرع من متبرعين أحياء ومن متبرعين ميتيين. بشكل عام ، يسمح MUI بزراعة الأعضاء طالما أنه يفي بمتطلبات الشريعة الإسلامية مثل **تصاريح المتبرعين (الموافقة المستنيرة) ، ولا يضر بالمتبرعين بشكل مفرط ، وليس لأغراض تجارية ، ويتوافق مع الأحكام الطبية والقوانين** الوطنية.

أصدرت وزارة الاستخبارات الوطنية فتوى تتعلق بهذا (الفتوى رقم 12 و 2019/13 والمبادئ التوجيهية ذات الصلة) والتي أصبحت الآن مرجعا للممارسة في إندونيسيا.

- **دار الإفتاء (مصر / الأزهر – مكتب الفتوى المصرية)**

تعتبر دار الإفتاء المصرية أن زرع الأعضاء من المتبرعين الأحياء والمتوفين على حد سواء مسموح به في ظل ظروف معينة: لا يضر بشرف الإنسان ، وليس تجاريا ، وهناك موافقة المتبرع ، ويهدف العمل إلى إنقاذ الأرواح أو علاج الأمراض الخطيرة.

كما شدد المعهد على أهمية التحقق الطبي (دقة تشخيص الوفاة) وحظر الاستغلال. يجمع نهج دار الإفتاء بين المبادئ الكلاسيكية (مصلحة وحرار) والأدلة الطبية.

- **اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (المملكة العربية السعودية)**

أصدرت اللجنة الدائمة السعودية عدة أحكام بشأن الإنعاش ومعايير الوفاة والإجراءات الطبية في نهاية العمر، وهي تقبل في كثير من الحالات استخدام المعايير الطبية (بما في ذلك مفهوم الموت من جذع الدماغ) وتسمح بحصاد الأعضاء من الحالات التي تفي بالمعايير الطبية إذا تم استيفاء متطلبات الشريعة (السماح بعدم الضرر). ومع ذلك ، غالبا ما تؤكد هذه القرارات على الحذر والتشاور مع خبير طبي قبل اتخاذ أي إجراء.

- **المنظمات والمجالس الفقهية الوطنية الأخرى (مثل مجلس فقه أمريكا الشمالية ، ومجلس الشريعة الإسلامية – المملكة المتحدة ، وبعض مجالس الفتوى في دول أخرى)**

أصدرت بعض المجالس الفقهية الوطنية / الإقليمية ، خاصة في الغرب وآسيا ، مواقف مشروطة: ذكر العديد منها أن **التبرع بالأعضاء وزرعها مسموح** به.

شريطة أن تستوفي المتطلبات الأخلاقية والطبية (الموافقة ، وعدم التعلق التجاري ، والامتثال الإجرائي). مثال: المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية (FCNA) والعديد من الفتاوى في أوروبا / المملكة المتحدة التي تعترف بموت جذع الدماغ كأساس للتبرع بالجثث في سياقات معينة. غالبا ما تنعكس هذه المواقف ويعاد مناقشتها في الدراسات الأكاديمية الحديثة.

7. قضايا فقهية في تحديد قانون زراعة الأعضاء: دراسة معاصرة

- **مفهوم ملكية الجسد (ملك البدان)**

في دراسة الفقه المعاصر ، لا يمكن فصل تحديد قانون زراعة الأعضاء عن القضية الجوهرية المتمثلة في ملكية جسم الإنسان أو **ملك البدان**. يذكر العلماء أن جسم الإنسان ليس ملكا كاملا للفرد، بل هو تفويض الله سبحانه وتعالى الذي يجب الاعتناء به وحمايته من جميع أشكال الهلاك. لذلك ، ليس للإنسان سلطة مطلقة على جسده لذلك ليس له الحق في مقايضة الأعضاء أو استخدامها على حسابه. ومع ذلك ، فإن المفكرين الفقهيين المعاصرين يوفرون مساحة للقدرة على

استخدام جزء من الجسد في سياق إنقاذ الروح ، لأن المبدأ حفظ النفس هو الغرض الرئيسي من الشريعة (مقاصد السياريعة) التي يجب الحفاظ عليها.

- **إجراء الوفاة (الموت الدماغي مقابل الموت الطبي)**

القضية الثانية التي تعتبر نقطة حاسمة في زراعة الأعضاء هي تعريف الموت من منظور طبي وفقي. يعرف الأدب الفقهي الكلاسيكي الموت بناء على توقف التنفس ومعدل ضربات القلب كمؤشرين رئيسيين للحياة. ومع ذلك ، في الطب الحديث ، فإن مفهوم الموت الدماغي (موت الدماغ)، وهو الفقدان الدائم لوظيفة الجهاز العصبي المركزي على الرغم من أنه لا يزال من الممكن الحفاظ على نشاط القلب مع الجهاز.

وقد أدى هذا التطور إلى اختلاف في الرأي: فقد قبلت بعض مؤسسات الفتوى الموت الدماغي باعتباره وفاة شرعية طالما أنه يحدده فريق طبي خبير ووفقا لإجراءات صارمة، بينما لا يزال بعض العلماء يرفضون لأنه يعتبر أنه لا تزال هناك إمكانية للحياة البيولوجية. لذلك ، فإن تحديد حالة الوفاة أمر حاسم للغاية في القدرة على حصاد الأعضاء من المتبرعين الذين أعلن عن وفاتهم.

- **حظر التشويه واحترام الجسد**

المسألة الثالثة التي تنشأ تتعلق بتحريم التشويه وشرف الجسد. يؤكد الإسلام أن الإنسان له المجد أثناء الحياة وبعد الموت ، لذلك فإن جميع أشكال التشوه الجسدي ، بما في ذلك التشويه ، ممنوعة (HR Abu Dawud No. 3207; شريف ، 2023).

في سياق الزرع ، يذكر العلماء المعاصرون أن فعل أخذ الأعضاء من الجثة لا يعتبر شكلا من أشكال التشويه غير القانوني طالما أنه يتم من خلال الحفاظ على كرامة الجسد ، واتباع الإجراءات الطبية الأخلاقية ، وتهدف إلى إنقاذ حياة المرضى المحتاجين. ومع ذلك، لا تزال الأعمال التي تسبب إهانة للجسد أو تنفذ خارج حدود الاحتياجات الشرعية محظورة.

- **تسويق الأعضاء واستغلالها**

بالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة تسويق الأعضاء وإمكانية استغلال الإنسان عرضة لقلق بالغ في الفقه. يتفق العلماء على أن الأعضاء لا ينبغي أن تكون هدفا لمعاملات البيع والشراء لأن جسم الإنسان ليس سلعة اقتصادية (فتوى MUI ، 2023). تعتبر ممارسة تسويق زراعة الأعضاء عرضة جدا للتسبب في الظلم واستغلال الفقراء الذين يتم تشجيعهم على بيع الأعضاء من أجل مصالح اقتصادية. ويتماشى هذا التأكيد مع قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي الذي ينص على أن شراء وبيع الأعضاء هو شكل من أشكال استقلال إنساني وهو محظور، في حين لا يزال التبرع بالأعضاء لأغراض إنسانية موصى به طالما أنه يفي بالمعايير الأخلاقية.

وهكذا فإن قضية الفقه برمتها في زراعة الأعضاء تؤدي إلى مبدأ أساسي واحد وهو أن قدرة مثل هذه الإجراءات الطبية يجب أن تبقى في إطار الحفاظ على كرامة الإنسان ومنع الأذى.

إن مبادئ المقام الصاريعة، وخاصة حفظ النفس، هي المبرر الرئيسي الذي يعزز القدرة على زراعة الأعضاء، لكنها لا تزال ملزمة بقيود الشريعة الإسلامية لتجنب انتهاكات الحقوق الجسدية، وسوء فهم وضع الموت، والحط من كرامة الجسد، والممارسات الاقتصادية الضارة والاستغلالية للبشرية. مع هذا التوازن، يمكن اعتبار زراعة الأعضاء عملا إنسانيا وفقا للتعاليم الإسلامية طالما أنها تفي بأحكام الفقه التي حددها العلماء المعاصرون.

8. تحليل تطبيق قاعدة الضرر يوزال في قانون زراعة الأعضاء

(الضرورة الشرعية)

قواعد الفقه **الضرر يزال** معنى "يجب القضاء على جميع أشكال الأذى" هو المبدأ الرئيسي في تحديد قانون زراعة الأعضاء في سياق حالات الطوارئ الطبية. يعتمد تطبيق هذه القاعدة على المفهوم ضرورة سرعية، وهي حالة يواجه فيها الشخص تهديدا حقيقيا للنفس بحيث توفر الشريعة الإسلامية تساهل في القيام بالأعمال التي كانت محظورة في الأصل.

في حالة وجود خلل حيوي في الأعضاء يهدد سلامة الحياة ولا توجد بدائل علاجية أخرى مماثلة ، فإن زرع الأعضاء هو الجهد الأكثر فعالية للقضاء على الضرر.

يعمل مبدأ الطوارئ في زراعة الأعضاء على أساس المقاصد الشرعية ، وخاصة الغرض من الحفاظ على النفس (حفظ النفس) ، التي تحتل مكانة عالية في التسلسل الهرمي لفوائد الشريعة الإسلامية. لذلك ، فإن أنشطة زراعة الأعضاء التي يخشى في ظل الظروف العادية أن تنتهك شرف جسم الإنسان أو لديها القدرة على إحداث ضرر إضافي ، تعتبر في الواقع شكلا من **أشكال فقدان الضرر الأكبر** عند تنفيذها لإنقاذ الأرواح.

وبالتالي ، فإن زرع الأعضاء في حالات الطوارئ يعتبر **أكثر فائدة** من ترك المريض في حالة تهدد الحياة.

ومع ذلك، فإن تطبيق هذه القاعدة ليس مجانيا بدون حدود الشريعة. تضع الشريعة **معايير صارمة** لتحديد حالات الطوارئ، وهي أن الخطر الوشيك يجب أن يكون حقيقيا، ويؤكده خبراء طبيون أكفاء، وأنه لا يمكن العثور على علاج بديل له فعالية مماثلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ الإجراءات الطبية على مبدأ "**الطوارئ حسب مستوى الحاجة**"، أي أنه لا ينبغي أخذ أي أعضاء أكثر من اللازم، وعدم القيام بالأعضاء التي تؤدي إلى وفاة متبرعين أحياء، ويجب الحفاظ على شرف جسم الإنسان.

في هذا السياق، يتم إعفاء المحظورات الشرعية مثل **التشويه وتشوه الجسد** وحتى بتر الأعضاء، طالما أن كل هذه الأعمال **تحولت من الغرض المحظور** إلى الغرض الأكبر للشريعة، وهو إنقاذ النفس البشرية. هذا يعني أن حالة الطوارئ ليست مجرد حالة طبية حرجة، بل يجب أن تؤدي إلى فوائد تتناغم مع روح الشريعة، بحيث لا تكون زراعة الأعضاء عملا طبيا فحسب، بل هي **مؤسسة خيرية إنسانية تستحق العبادة**.

وبالتالي ، فإن قاعدة الدارو يوسف في حالات الطوارئ تجعل زراعة الأعضاء خيارا قانونيا **مسموحا به ويمكن أن يتحول إلى إلزامي** ، وإذا لم يتم ذلك فسوف يتسبب في موت مؤكد للمريض وهناك متبرع مناسب طبيا وشرعيا.

يؤكد هذا الاستنتاج أن الإسلام مرن للغاية ويستجيب للتطورات الطبية، مع الحفاظ على التوازن بين الحفاظ على الكرامة الإنسانية والحاجة إلى إنقاذ الأرواح في الممارسة الطبية الحديثة.

(معلمات الصدام بين الفوائد والأضرار في زراعة الأعضاء)

في الفقه الطبي المعاصر ، يعتمد تقييم زراعة الأعضاء بشكل كبير على تحليل الفوائد (مصلحة) والضرر (مفسدة). المبدأ الرئيسي المستخدم هو أن الفوائد يجب أن تكون أكثر هيمنة ويجب تقليل الضرر بطريقة تجعل التدابير الطبية متوافقة مع قيم الشريعة.

هذا التقييم ليس تخمينا ، بل يجب أن يشير إلى **الدليل الطبي النهائي** الذي يكون فيه الزرع هو الخيار الوحيد أو الأكثر فعالية للمرضى الذين يواجهون تهديدات خطيرة لبقائهم على قيد الحياة.

تستند فوائد زراعة الأعضاء بشكل أساسي إلى تحقيق الغرض من الشريعة في الحفاظ على النفس (حفظ النفس) ، والتي تحتل مكانة عالية جدا في مقام الشريعة من الناحية الهرمية. عندما تكون حياة المريض في حالة حرجة ولم تعد جميع البدائل العلاجية الأخرى تعمل ، يصبح إنقاذ الأرواح هو أعلى فائدة يجب إعطاؤها الأولوية وفقا للشريعة. في هذه الظروف ، لا يكون زرع الأعضاء مجرد قدرة، ولكن يمكن أن يتحول إلى **التزام** إذا كان لتجنب الإجراء آثار على الموت المحقق.

ومع ذلك ، تؤكد الشريعة على أن تحليل الفوائد يجب ألا يتجاهل جانب الضرر. يمكن أن ينشأ الضرر المحتمل من العمليات الجراحية من متبرع حي ، وخطر الإصابة بالعدوى ، واضطرابات المناعة ، واحتمال تلف الجسم الذي لا رجعة فيه. لذلك ، لا يمكن تبرير التدخل في زراعة الأعضاء إلا طالما أن الضرر الذي يلحق بالمتبرع والمتلقي **أقل** من الفائدة المنقذة للحياة التي تم الحصول عليها ، بما يتماشى مع مبدأ ارتكاب أخف الدرورين (المخاطرة الأخف).

بالإضافة إلى الاعتبارات الطبية، يمكن أن ينشأ الضرر أيضا في أشكال أخلاقية واجتماعية، مثل الاستغلال المحتمل للمتبرعين الفقراء، والتسويق غير القانوني للأعضاء، وفقدان الكرامة الإنسانية عند معاملة الجسد كسلعة.

تنص الشريعة بحزم على **أنه لا توجد فوائد مشروعة إذا** تم الحصول عليها من خلال وسائل تتعارض أخلاقيا وشرعية مع القيم الإنسانية (MUI ، 2023).

هذا يعني أنه حتى لو كان من الممكن إنقاذ حياة المريض ، فلا يزال الزرع غير مبرر إذا كانت العملية تضر بشرف الجسد أو تنطوي على ممارسة استغلالية غير قانونية.

تشير معلمات الصدام بين الفوائد والأضرار في زراعة الأعضاء في النهاية إلى آلية تقييم متكاملة:

1. يجب أن يكون الخطر محددا ومهددا للحياة
2. يجب أن تفوق فوائد الإجراء الأضرار
3. يجب أن يفي تنفيذه بحدود الشريعة الإسلامية وأخلاقيات مهنة الطب.

وهكذا ، فإن زرع الأعضاء يعتبر متماشيا مع الشريعة الإسلامية طالما بقي ضمن حدود التوازن بين المصالحة والمفسدة التي تحددها الفقه. يظهر هذا المفهوم أن الإسلام لا يدعم الابتكار الطبي لإنقاذ الأرواح فحسب، بل يحافظ أيضا على أي تقدم متجذرا في مبدأ الكرامة الإنسانية والحماية من الضرر المحتمل الأكبر.

9. المصطلحات والقيود الشرعية في زراعة الأعضاء

في تطبيق قواعد الضرر اليزال على زراعة الأعضاء، وضعت الشريعة الإسلامية عددا من القيود بحيث يظل هذا الإجراء الطبي في ممر المقام السياريعة، وخاصة حفظ النفس دون إهمال العناية بالشرف الإنساني (حفظ العرض وحفظ النفس).

- **أولا** ، لا ينبغي إجراء زراعة الأعضاء من خلال ممارسة شراء وبيع الأعضاء. وذلك لأن جسم الإنسان ليس موضوعا للمعاملات (غير مال) وليس مملوكا للفرد على الإطلاق ، بل تفويضا من الله سبحانه وتعالى يجب الحفاظ عليه على شرفه. تعتبر ممارسة تسويق الأعضاء تشويه كرامة الإنسان وتفتح فرصا لاستغلال الضعفاء.

  لذلك ، يسمح العلماء بالتبرع بالأعضاء فقط في شكل (تبرع صادق) ، وليس المعاملات الاقتصادية (البيع).

وقد أكد هذا الحكم مجمع الفقه الإسلامي والمجلس الأوروبي للفتوى والبحوث في منظمة التعاون الإسلامي الذي يحظر الاتجار بالأعضاء بأي شكل من الأشكال كإجراء وقائي للاستغلال وسوء المعاملة الطبية.

- **ثانيا**، يجب أن تكون هناك موافقة واضحة من المتبرع أو ورثته. في حالة المتبرع الذي لا يزال على قيد الحياة ، فإنه ملزم بإعطاء المتعة بوعي ، دون إكراه وبعد فهم المخاطر الطبية التي قد تنشأ. إذا توفي المتبرع ، يحق للورثة إعطاء الإذن بناء على مبدأ الولاية على الجسد ومراعاة المزايا. شرط الموافقة هذا هو تنفيذ مبدأ لاضرر ولا ضرار بحيث لا تسبب زراعة الأعضاء ضررا جديدا للمتبرع. تتطلب العديد من الفتاوى المعاصرة، بما في ذلك مجلس العلماء الإندونيسي ومجلس الفتوى الوطني في ماليزيا، إذنا صريحا لضمان الحفاظ على الأخلاق وحقوق الإنسان.
- **ثالثا** ، يجب أن تعطي إجراءات الزرع الأولوية لسلامة حياة المتلقي وعدم إيذاء المتبرع. يحظر فقدان حياة المتبرع إذا تم إجراء عملية الزرع وهو لا يزال على قيد الحياة وتشمل الأعضاء المأخوذة أعضاء حيوية مثل القلب.

تنص قواعد الفقه على أنه لا ينبغي القضاء على الضرر الكبير من خلال إلحاق ضرر أكبر. لذلك ، يمكن التبرع فقط بالأعضاء التي لا تهدد بقاء المتبرع – مثل **كلية واحدة** أو **جزء من الكبد** – طالما أن هناك ضمانا طبيا مهنيا. يعكس هذا النهج مبادئ (تقليل الضرر) و(إعطاء الأولوية للمنفعة الأولية).

وهكذا فإن شروط الشريعة وحدودها تبين أن زراعة الأعضاء مسموح بها طالما أنها تتم لغرض إنقاذ الأرواح، دون المساس بشرف جسم الإنسان، ودون عناصر تسويقية، واتباع مبادئ أخلاقية وطبية صارمة. هذا تطبيق حقيقي لقواعد فقه **الضرر يزال** في سياق الطب الحديث ، والذي يوجه الفوائد الطبية للبقاء متناغمة مع إرشاد الشريعة.

- **تحليل الحالة ذات الصلة في الممارسة المعاصرة**

قدم تطور التكنولوجيا الطبية حالات معاصرة تتعلق بزراعة الأعضاء تتطلب دراسة متعمقة للفقهة.

بعض الحالات الأكثر مناقشة هي:

1. زراعة الكلى من متبرع حي.

في الممارسة الطبية ، لا يزال بإمكان الشخص أن يعيش حياة طبيعية بكلية واحدة فقط. لذلك ، إذا أعطى المتبرع الموافقة الكاملة وتم إجراء عملية الزرع لإنقاذ حياة المتلقي ، فيعتبر هذا الإجراء على أنه يفي بقواعد **الضرر يزال** ، حيث يسمح لضرر بسيط للمتبرع بالقضاء على ضرر أكبر لمريض الفشل الكلوي. من وجهة نظر الفقه، يتماشى هذا مع مبدأ ارتكاب أخف الضررين (أخذ ضرر أقل لتجنب ضرر أكبر).

2. زرع القرنية من متبرع متوفى.

يهدف استخدام هذا الجزء من العين إلى استعادة رؤية الأشخاص الذين يعانون من العمى الجزئي (ضعف البصر). يقبل العلماء المعاصرون هذا الإجراء لأنه لا يسبب تغييرات كبيرة في شكل الجثة ، والفوائد الناتجة أكثر هيمنة من الأضرار. وبالتالي ، تعتبر زراعة القرنية متناغمة مع مقام السيارية في الحفاظ على وظيفة الحواس ونوعية حياة الإنسان ، مع الحفاظ في نفس الوقت على شرف الجسد.

3. زرع الأعضاء الحيوية مثل قلب متبرع أعلن عن وفاة جذع الدماغ.

على الرغم من أن هذا إجراء طبي يتم إجراؤه على نطاق واسع ، إلا أنه لا تزال هناك اختلافات في وجهات النظر حول حالة الوفاة. ومع ذلك، فإن معظم مؤسسات الفتوى الدولية مثل المجمع الفقه الإسلامي والمجلس الأوروبي للفتوى والبحوث قبلت معايير موت جذع الدماغ كمؤشر صالح للوفاة، طالما تم تحديدها من قبل طاقم طبي محترف ومستقل.

في مثل هذه الظروف ، فإن أخذ الأعضاء الحيوية لإنقاذ حياة المتلقي هو تنفيذ حقيقي لمبدأ **الضرر يزال** ، الذي يعطي الأولوية لإنقاذ الروح باعتباره أعلى فائدة.

تبين الحالات الثلاث أعلاه أن زراعة الأعضاء مقبولة في الشريعة الإسلامية إذا كانت تفي بالمبادئ الأساسية للفقه: الحفاظ على الروح ، وعدم إحداث ضرر أكبر ، وإجراؤها بأخلاقيات طبية قوية. وبالتالي، فإن تطبيق مبدأ **الضرر يزال** في زراعة الأعضاء هو أساس شرعية الشريعة التي تستجيب لاحتياجات البشرية في العصر الطبي الحديث.

4. زرع الكبد جزئيا من متبرع حي

يسمح بزراعة الكبد في الفقه المعاصر لأن هذا العضو لديه قدرات تجديدية بحيث لا يزال الجزء المأخوذ من المتبرع ينمو مرة أخرى دون تهديد بقاءه. طالما أن الإجراء يتم على أساس رغبة المتبرع والمخاطر الطبية التي يشكلها ليس قاتلا ، فإن هذا الإجراء يندرج تحت إزالة الضرر بالضرر الأخف ، أي إنقاذ حياة المتلقي الذي يعاني من الفشل الكبدي الحاد.

لذلك ، فإن فوائد الشريعة الأقوى لها الأولوية طالما تم الوفاء بأخلاقيات الطب وفقا لمقاصد حفظ النفس.

5. زرع الرئة

يسمح بزراعة الرئة إذا لم تسبب الوفاة أو الضرر الدائم لمتبرع حي ، لأن الشريعة الإسلامية تحظر التضحية بالحياة لإنقاذ أرواح الآخرين.

تسمح غالبية مؤسسات الفتوى بهذا الإجراء إذا تم أخذ العضو من متبرع متوفى وفقا للمعايير الطبية (موت جذع الدماغ) ، مع الحفاظ على شرف الجسد وضمان الفوائد التي يمكن أن تنقذ المتلقي من الفشل التنفسي النهائي.

ويشير تطبيقه إلى مبدأ الفقه **دَرْءُ المَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ المَصَالِحِ** (منع الضرر له الأسبقية على جذب الفوائد).

6. **تعتبر زراعة العظام والجلد وإزالة** العظام والجلد من متبرع متوفى بغرض إصلاح أنسجة ضحايا الحوادث والحروق وإعادة بناء ما بعد السرطان مسموحا وفقا للشريعة الإسلامية لأنها توفر فوائد كبيرة لتعافي المتلقي ولا تضر بشكل كبير بشرف الجسم. يرى العلماء أيضا أن سلامة أطراف المريض وتعافيها هي محاولة للحفاظ على كرامة الإنسان كما هو مأمر في الشريعة. ومع ذلك، لا يزال يتعين تنفيذ هذا الإجراء بطريقة تحترم الجثمان، وفقا لأحكام تجهيز الميت ودون تسويق.

7. زراعة الأمعاء والبنكرياس.

عمليات زرع الأمعاء والبنكرياس هي إجراءات معقدة يتم إجراؤها عادة في المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة في المرحلة النهائية ، مثل مرض السكري الحاد وقصور الجهاز الهضمي الذي يهدد الحياة. لذلك ، تسمح الشريعة بهذه الممارسة لأن الفوائد المنقذة للحياة هي مهيمنة للغاية وتندرج تحت فئة الضروريات في مقاصد الشريعة.

هذا الإجراء هو أيضا موضوع الاجتهاد الحديث لأنه يتطلب تحليلا متعمقا للضرر بعد الجراحة ، والذي يجب التأكد من أنه لا يفوق الفوائد المحققة.

- **قضايا الشرعية والتنظيم (التشريعات الصحية)**

يتم تنظيم عمليات زرع الأعضاء في مختلف البلدان من خلال جهاز قانوني وطني يهدف إلى ضمان سير الممارسات الطبية بشكل أخلاقي وآمن واحترام الكرامة الإنسانية. في إندونيسيا، الأساس القانوني الرئيسي هو **قانون رقم (36) لسنة 2009 بشأن الصحة**، الذي ينص على أنه لا يمكن حصاد الأعضاء وزرعها إلا بموافقة المتبرع وللأغراض الإنسانية دون عناصر تسويقية. وتؤكد هذه اللائحة حماية المتبرعين والمتلقين كجزء من الحق في الصحة.

بالإضافة إلى ذلك ، **تعد اللائحة الحكومية رقم 53 لعام 2021 بشأن زراعة الأعضاء والأنسجة** قاعدة فنية أكثر تشغيلا في تنفيذ عمليات زرع الأعضاء في المرافق الصحية الرسمية. تحدد هذه اللائحة الحكومية معايير للإجراءات الطبية ومعايير المنشأة والتزامات الموافقة الكتابية والإشراف الصارم من وزارة الصحة لمنع الاستغلال البشري. وينظم هذا الحكم أيضا عمليات الزرع من المتبرعين الأحياء والمتبرعين المتوفين وفقا لمعايير طبية صالحة.

وتشمل قضايا الشرعية أيضا إنفاذ القانون ضد تسويق الأجهزة المحظورة صراحة في القانون الإندونيسي.

تنص المادة 192 من قانون الصحة لعام 2009 على عقوبات جنائية للأطراف التي تتاجر بالأعضاء، لأن هذه الأفعال تتعارض مع القيم الإنسانية الأساسية وتنتهك حق جسم الإنسان في عدم استخدامه كأشياء للتجارة.

ومع ذلك، لا تزال هناك حالات من الناحية العملية تبين ضعفا في الإشراف في الميدان.

وفي الوقت نفسه، تتبع اللوائح القانونية على الصعيد العالمي المبادئ التوجيهية الدولية مثل **المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن زراعة الخلايا والأنسجة والأعضاء** البشرية التي تؤكد مبادئ التبرع الطوعي وعدم التسويق كمعايير أخلاقية عالمية.

تعترف العديد من البلدان أيضا بتشخيص **موت جذع الدماغ** كأساس قانوني لحصاد الأعضاء ، لكن تعريفه وتنفيذه ليسا متجانسين بين البلدان ، مما يؤدي إلى مناقشات قانونية وأخلاقية بيولوجية.

بالنظر إلى ديناميكيات التطورات الطبية ، تشمل التحديات القانونية التي نشأت اتفاقيات المتبرعين الأحياء طويلة الأجل ، والاتجار بالأعضاء عبر الحدود ، بالإضافة إلى التقنيات الجديدة مثل زرع الأعضاء وهندسة الأنسجة (الأعضاء المعدلة بيولوجيا). لذلك، يحتاج القانون إلى تقييم مستمر من أجل تحقيق التوازن بين التقدم الطبي وحماية حقوق الإنسان في القطاع الصحي.

الخاتمة

من خلال ما تقدّم من عرضٍ وتحليل، يمكن الخلوص إلى أنّ القاعدة الفقهية «الضَّرَرُ يُزَال» تُعَدُّ من أهمّ القواعد التي تُسهم في بيان الحكم الشرعي لزراعة الأعضاء في الفقه المعاصر. إذ تُشكّل هذه القاعدة أساساً متيناً في الموازنة بين المصالح والمفاسد، وتُبرز مرونة الفقه الإسلامي في مواكبة التقدّم العلمي والتقني في المجال الطبّي. وبناءً على هذه القاعدة، أقرّ الفقهاء جواز زراعة الأعضاء بشروطٍ وضوابط محدّدة، منها: ألّا يترتّب عليها ضررٌ أكبر، وأن تكون مبنيةً على الرضا، وأن يكون المقصود منها حفظ النفس البشرية وإنقاذها.

لقد أثبت هذا البحث أنّ الفقه الإسلامي، بما يمتلكه من قواعد وأصول، يتميّز بالقدرة على التكيّف مع تطوّر الحياة وتجدّد القضايا، وأنّ مبدأ إزالة الضرر يعكس روح الشريعة الإسلامية القائمة على تحقيق المصالح ودرء المفاسد. ومن ثمّ فإنّ تطبيق قاعدة «الضَّرَرُ يُزَال» في مسألة زراعة الأعضاء لا يُثري فقط الفكر الفقهي المعاصر، بل يُؤكّد كذلك على القيم الإنسانية والكونية التي جاء بها الإسلام، وفي مقدّمتها حفظ النفس وصيانة الكرامة الإنسانية.

وبناءً على ذلك، يُوصَى بتعزيز التعاون بين العلماء والفقهاء والمتخصّصين في الطبّ من أجل صياغة ضوابط شرعية وأخلاقية أكثر شمولاً في قضايا زراعة الأعضاء، بما يضمن انسجام التطوّر الطبّي مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وتحقيق المصلحة العامة والعدالة الإنسانية.

المراجع :

فتوى عقد التأمين الصحي الإسلامي و مطابقته لمقصد حفظ النفس (دراسة مقارنة بين فتوى(DSN-MUI و قرار (AAOIFI Junaidi, Imron Rosyadi, M Arifin Badri

تنفيذ ملء المقاييس على موازن من منظور بين مقاصد الشريعة والمادة الحكمة الشركة جاني مدينة تنجنج بمنطقة جوي الوسطى(دراسة تحليلية ميدانية) . **مرشد ذو الفكر أحمد، محمد زكي الزاني، إيمان**

منظمة الصحة العالمية. (2024). *المواضيع الصحية: زرع الخلايا والأنسجة والأعضاء*. من

فانهولدر ، ر. ، وآخرون (2021). *التبرع بالأعضاء وزرعها: سياسة صحية لأصحاب المصلحة المتعددين*. مراجعات الطبيعة أمراض الكلى.

مجمع الفقه الإسلامي. (1988). *قرارات بشأن زرع الأعضاء*. جدة: منظمة التعاون الإسلامي.

جوبست ، أ. ، وآخرون (2025). *جوانب الإدارة الذاتية بعد زراعة الأعضاء الصلبة*. مجلة دراسات الزرع ، 15 (8) ، 304.

علي ، ج. أ. (2021). *وجهات نظر إسلامية حول زراعة الأعضاء*. الأديان ، 12 (8) ، 576.

هوانغ ، واي (2023). *رفض الكسب غير المشروع وتحديات ما بعد الزرع*. مجلة الزرع السريري.

مالفي ، ب. ، وآخرون (2024). *التقييم الصحي لدى المتبرعين الأحياء بالأعضاء*. مراجعة الزرع السريري.

AP-HP. (2025). *الالتهابات المشتقة من المتبرع في زراعة الأعضاء*. زراعة الأعضاء الدولية

Padela A.I. ، *المواقف الإسلامية لأخلاقيات البيولوجيا بشأن التبرع بالأعضاء وزرعها: التأكيد على الصرامة والحذر في مراجعات الفتوى.* زرع مباشرة. 2020; 6 (8): e586

Mahyuddin، M. et al. "ممارسة الزرع في البلدان الإسلامية: مراجعة نقدية". *المجلة الدولية للجراحة* ، 2022.

الزحيلي، 2008; العبد الغني وآخرون, 2024

ابن نجيم ، *العصبة والناصر.* محي الدين وآخرون ، 2022

باديلا آند أودا ، 2020

مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2021؛ الحدود في الصحة العامة ، 2025

مجمع الفقه الإسلامي الدولي. "إنسان يتلقى أعضاء إنسان آخر ، ميتا أو حيا" (resolusi / kenyataan lembaga).

سَدُّ الذَّرَائِعِ وَتَطْبِيقَاتُهُ فِي فَتَاوَى مَجَالِ الصِّحَّةِ لِمَجْلِسِ عُلَمَاءِ إِنْدُونِيسِيَا أ. بختيار، إ. رشادي (2021)

مجلس العلماء الإندونيسيين (MUI). الفتوى رقم 12 و 13 لسنة 2019 بشأن زراعة الأعضاء (متبرع ميت ومتبرع حي). (صفحة الفتوى الرسمية لجامعة الاستخبارات).

دار الإفتاء المصرية. فتوى "زراعة الأعضاء" – الشروط والأحكام وفقا للشريعة الإسلامية المصرية.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (السعودية) – أحكام التركيت بشأن الإنعاش والموت الدماغي وزرع الأعضاء (dirujuk dalam kajian-kajian medis / etika).

Auda J ، Padela A.I. "المواقف الأخلاقية الحيوية الإسلامية بشأن التبرع بالأعضاء وزرعها: التأكيد على الصرامة والحذر في مراجعات الفتوى". *زرع مباشر* ، 2020. (تينجاوان بيوتيكا الحديثة يانغ مينغكاجي فتوى الفتوى).

القرضاوي، يوسف. (2021). *فقه الحياة والذب.* بيروت.

كمالي ، إم إتش (2022-2023). *الشريعة وأخلاقيات علم الأحياء الطبية.* ISTAC-IIUM

حسن، م. (2020). *كرامة الإنسان وملكيته في الفقه.* مطبعة IIUM.

القرضاوي، ي. (2021). *فقه الذب المنشور.* بيروت

دار الإفتاء المصرية. (2021). *فتوى التبرع بالأعضاء في الحالات الطارئة.*

موم. (تحديث 2023). أخلاقيات التبرع بالأعضاء في حالات الطوارئ
مالك ، ر. (2024). "أخلاقيات التبرع بالأعضاء واستغلالها". *أخلاقيات الصحة العالمية*.
أودا ، ج. (2022). *نهج مقاصد في أخلاقيات زراعة الأعضاء*. مناظرات الدوحة.
بصري، ف. (2024). "القيود الفقهية على إزالة الأعضاء من المتبرعين". *مجلة الطب الشرعي*.
غانم، ح. (2024). *الخلافات حول الموت الدماغي في الفقه الإسلامي*.
من. (2022). *التقرير العالمي عن الاتجار بالأعضاء*
قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 1/26 ، المحدث 2023
فتوى مجلس علماء إندونيسيا رقم 9 لسنة 2021 بشأن التبرع بالأعضاء. مجلس الفتوى الوطني الماليزي ، مزكرة 2023.
أودا ، جاسر. *مقاصد الشريعة كفلسفة الشريعة الإسلامية*، طبعة محدثة، 2021.
رحمن، ف. "زراعة الكلى من متبرع حي: المراجعة القانونية الإسلامية". *المجلة الإندونيسية لأخلاقيات علم الأحياء الإسلامية* ، 2023.
حمدان ، م. "زرع القرنية في الفقه الإسلامي". *مجلة طب العيون الإسلامي* ، 2020.
مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار بشأن الموت الدماغي، تم تحديثه عام 2023.
صالح، ر. "المنظور الشرعي للتبرع الجزئي للكبد". *مجلة الطب الحلال*, 2024
مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار بشأن الموت الدماغي، تم تحديثه عام 2023.
حمدان ، م. "زرع الأنسجة البشرية في الفقه الإسلامي". *مجلة الشريعة والقانون*، 2022.
حسن ، س. "آراء شرعية إسلامية حول زراعة الأمعاء والبنكرياس". *مراجعة الفقه المعاصر*، 2025
قانون جمهورية إندونيسيا رقم 36 لسنة 2009 بشأن الصحة، المواد 64-66
اللائحة الحكومية لجمهورية إندونيسيا رقم 53 لسنة 2021 بشأن زراعة الأعضاء والأنسجة
قانون رقم 36 لسنة 2009 ، مادة 192 بشأن حظر تجارة الأعضاء
مجمع الفقه الإسلامي الدولي (IIFA). المعايير العصبية للوفاة. تحديث القرار 23/5 2023
ساتياوان ، د. "التحديث القانوني في زراعة الأعضاء البشرية في إندونيسيا". *مجلة قانون وسياسة الصحة*، 2024